

خطة الاستجابة لحالات الطوارئ لبنان

2022-2021

مراجعة 1 - سبتمبر/أيلول 2021



عن الوثيقة

تم توحيد هذه الوثيقة من قبل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) بالنيابة عن الفريق القطري الإنساني وشركائه. خطة الاستجابة الإنسانية هي عرض تقديمي للاستجابة الاستراتيجية المنسقة التي وضعتها الوكالات الإنسانية من أجل تلبية الاحتياجات الملحة للأشخاص المتضررين من الأزمة. يعتمد على البيانات المتاحة في البلد.

صورة الغلاف

@ 2021 / WFP / Giulio Origlia / برنامج الأغذية العالمي يضاعف ثلاث مرات دعمه للأسر اللبنانية حيث تواجه البلاد أزمات غير مسبوقه

التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في التقرير لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

جدول المحتويات

الجزء الأول: لمحة عامة عن الأزمة 05

مقدمة	05
التأثير الإنساني	05
التأثير على المهاجرين	06
البيانات والتقييمات المستمرة	07

الجزء الثاني: الاحتياجات الإنسانية الأساسية 08

قطاع الصحة	09
قطاع التغذية	10
قطاع الأمن الغذائي	11
قطاع التربية والتعليم	11
المياه والصرف الصحي والنظافة	12
حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي	13
المهاجرون	13
الخدمات اللوجستية	14

الجزء الثالث: الأهداف الإستراتيجية 15

الجزء الرابع: إستراتيجية الاستجابة 16

المساعدة لصالح السكان المتضررين	16
المساواة بين الجنسين والإدماج	17
السيولة النقدية	17
التنسيق	17
المحتاجون والمستهدفون	19

إجمالي المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

عدد المحتاجين

عدد المستهدفين

383 مليون دولار أمريكي

1.9 مليون

1.1 مليون

تصوير: أمال / 021 ، عاملون صحيون يقدمون الدعم الطبي في المنزل لكبار السن في قرية عرسال (البقاع)



الجزء 1: لمحة عامة عن الأزمة

المقدمة

معاناة السكان المستهدفين، كما تهدف إلى تجنب تفاقم التوترات داخل المجتمعات المحلية وداخلها. ستحمي الأنشطة التي يتم تناولها الفئات الأكثر ضعفاً حتى يتم تنفيذ التدخلات التي تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية لمواطني الضعف. على هذا النحو، لا تمثل خطة الاستجابة لحالات الطوارئ حلاً طويل الأجل للأزمة المستمرة. ولن يأتي مثل هذا الحل إلا من خلال الإصلاحات الهيكلية والتدخلات الإنمائية التي تقودها الحكومة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية حماية اجتماعية كاملة وشاملة بقيادة الحكومة. كلما أمكن، توضح هذه الوثيقة التسلسل بين التدخلات الإنسانية وأنشطة التعافي

يصارع لبنان الانهيار الاقتصادي والمالي، وفيروس كوفيد-19، بالإضافة إلى الأثر الكارثي لانفجارات مرفأ بيروت واستمرار تأثير الأزمة السورية. بالإضافة إلى ذلك، يُوجج الجمود السياسي الاحتجاجات الشعبية ويعيق جهود الإصلاح والتعافي الهائلة. في هذا السياق، يتدهور وضع الناس العاديين في لبنان يوماً بعد يوم.

منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019، عندما بدأت الأزمة، فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها، مما أدى إلى تضخم سنوي قدره 120 في المائة بين مايو/أيار 2020 ومايو/أيار 2021. ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة مذهلة بلغت 400 في المائة بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول 2020. سجلت سلة الحد الأدنى للإنفاق وبقاء الغذاء المعدلة زيادة بنسبة 21% بين مارس/آذار وإبريل/نيسان 2021. تزيد التكلفة الإجمالية بأربع مرات عما كانت عليه في بداية الأزمة.

في نهاية عام 2020، أفاد 19% من اللبنانيين بفقدان مصادر دخلهم الرئيسية. تشير التقييمات إلى أن البطالة بين المهاجرين وصلت إلى 50 في المائة، مع فقدان وظائف كبيرة في الربع الأخير من عام 2020.

أثبتت التدخلات التي تقودها الحكومة أنها غير قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة المستمرة والتخفيف من تأثيرها على السكان. وسط الندرة المتزايدة، وجد عدد متزايد من العائلات أنفسهم غير قادرين على تحمل النفقات أو الحصول على سلع وخدمات أساسية محدودة، بما في ذلك الغذاء والصحة والتعليم والكهرباء والمياه ومستلزمات النظافة. كما تم الإبلاغ عن آليات التكيف السلبية بشكل متزايد. تكافح العائلات من أجل بقائها بمجرد تواجده الضغوط النفسية الناجم عن الشك وانعدام الأمل في مستقبل أفضل. تم توثيق احتياجات متعددة القطاعات سريعة النمو داخل المجتمعات اللبنانية والمهاجرين - وتشير المؤشرات إلى أن الأسر الأكثر ضعفاً قد تجاوزت حد الطوارئ وتحتاج إلى المساعدة الطارئة.

في ظل هذا التدهور المستمر والمتسارع، طورت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خطة الاستجابة لحالات الطوارئ متعددة القطاعات، والمنسقة أدناه لمدة 12 شهراً لتلبية احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً بين اللبنانيين والمهاجرين المتأثرين بالأزمة، تكتمل لخطة لبنان للاستجابة للأزمة كإطار عمل لمعالجة تأثير الأزمة السورية في لبنان، وذلك تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية والفريق القطري الإنساني، وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

إن خطة الاستجابة لحالات الطوارئ ذو طبيعة إنسانية بحتة. فهي تدعو إلى تقديم مساعدة استثنائية ومحددة زمنياً لإنقاذ الأرواح وتخفيف

التأثير الإنساني

أدت الأزمات المتعددة التي يعاني منها لبنان إلى تدهور حاد في مستوى معيشة الناس. تُحرّم الحقوق الأساسية لأن الناس غير قادرين على تحمل النفقات أو الحصول على السلع والخدمات الأساسية بما في ذلك الصحة والغذاء والتعليم والكهرباء والمياه وإدارة مياه الصرف الصحي.

تضاعف الفقر المدقع - المعروف أيضاً باسم "فقر الغذاء" - ثلاثة أضعاف من عام 2019 إلى عام 2020، حيث ارتفع من 8 في المائة إلى 23 في المائة. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض بنسبة 20.3 في المائة في عام 2020.

في آذار / مارس 2021، قُدّر أن 78% من اللبنانيين (3 ملايين نسمة) يعيشون في فقر. وصل الفقر المدقع إلى ما يقدر بنحو 36 في المائة من السكان اللبنانيين (1.38 مليون). بالتوازي مع ذلك، ووفقاً لتقييم هشاشة اللاجئين السوريين في لبنان لعام 2020 (VASyR)، يعيش 89 في المائة من عائلات اللاجئين السوريين (تسعة من عشرة) في فقر مدقع، حيث ارتفعت النسبة من 55 في المائة في العام السابق فقط، في ظل ظروف أسوأ للأسر التي تعولها سيدات. مع استمرار تدهور الوضع، يقع عدد أكبر من الناس في براثن الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي¹.

بالتوازي مع ذلك، أثار الوضع على توافر الخدمات الأساسية مثل الوقود والكهرباء والرعاية الصحية والمياه النظيفة، والتي كان يتم توفير معظمها سابقاً من خلال القطاع الخاص. مع الأزمة الاقتصادية، يسعى عدد متزايد من الأفراد للوصول إلى مثل هذه الخدمات في القطاع العام، الذي يعاني بالفعل من إرهاق كبير ومتخلف بسبب سنوات من نقص الاستثمار.

تتزايد الاحتياجات الإنسانية بين اللبنانيين والمهاجرين في جميع القطاعات، بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذية والصحة والحماية والتعليم

التأثير على المهاجرين

تأثر المهاجرون بشدة جراء تدهور الأوضاع الاقتصادية. تشير المؤشرات إلى أن ما يقدر بنحو 210 آلاف مهاجر في لبنان، ومعظمهم من الإناث، يواجهون معدلات بطالة عالية، وانعدام الأمن الغذائي والمأوى، وضعف القدرة على الوصول إلى مياه الشرب. ظروفهم صعبة بشكل خاص بسبب نقاط الضعف الموجودة مسبقًا. قد يتعرض المهاجرون، الخاضعين لنظام الكفالة، للعنف والاعتداء والاستغلال مثل العمل الزائد وتقييد الحركة. وسط تدهور الظروف، ازدادت الممارسات الاستغلالية مثل عدم دفع الأجور أو الفصل التعسفي أو خرق أرباب العمل للعقود، مما يعرض المهاجرين لمزيد من المشقة.

وغيلاً ما يجد المهاجرون الذين يتركون أرباب العمل المستغلين، أنفسهم في وضع غير قانوني ويتم تهمةهم من الهياكل الداعمة. تشير المؤشرات إلى أن أعدادًا كبيرة، لا سيما الإناث، تلجأ إلى أعمال خطيرة أو استغلالية أو مهينة أو غير قانونية لتلبية احتياجاتهم الغذائية. في سياق عدم اليقين المتزايد وزيادة التعرض لسوء المعاملة والاستغلال، لا تزال الرغبة في العودة إلى الوطن كبيرة.

لا تزال احتمالات العودة معقدة بالنسبة للعديد من المهاجرين في لبنان. الآلاف منهم عالقيين فعليًا في لبنان بسبب مجموعة من الظروف الأمنية والشخصية. عادة ما يكون المهاجرون العالقون بلا مأوى، بدون عمل، ويعتمدون على الدعم الإنساني الأساسي والحماية الأساسية.

الأشخاص المتأثرون حسب نوع السكان



* بناءً على الفرضية الحالية بأن معظم الناس الفقراء سيتم دفعهم إلى الفقر المدقع، نتيجة لتفاقم التضخم وعدم القدرة على الحصول على الغذاء، وقلة فرص سبل العيش التي ينتج عنها آليات سلبية للتكيف، فضلاً عن إلغاء الإعانات؛ يُفترض أن 50 في المائة من اللبنانيين قد يُدفعوا إلى برائن الفقر المدقع في عام 2021، بزيادة 23 في المائة، وفقاً لتقديرات الإسكوا لعام .

** المنظمة الدولية للهجرة

*** إن نسبة 87 في المائة المقدرة حاليًا على أنها فقيرة من المفترض أنه سيتم دفعها إلى الفقر المدقع، (مسح الأونروا في نيسان/أبريل 2021 عن لاجئو فلسطين من سوريا)..

والمياه والصرف الصحي والنظافة. يهدد الوضع أيضًا بإحداث زيادة كبيرة في الهجرة غير النظامية لجميع المجموعات السكانية عبر الطرق البحرية الخطرة، لاسيما إلى قبرص. وقد لوحظت بالفعل زيادة في معدلات المغادرة، مع تكرار الحوادث بين عامي 2020 و2021.

بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في المنافسة على التوظيف، فقد تفاقمت التوترات الطائفية داخل المجتمعات اللبنانية بسبب نقص السلع والخدمات الأساسية. وبالمثل ازدادت التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين. تشير التقارير إلى تزايد عمليات الإخلاء القسري وحالات منع اللاجئين من الوصول إلى المحلات التجارية التي تبيع السلع المدعومة أو الاضطرار إلى دفع ثمن السلع الأساسية بأسعار متزايدة، من بين تدابير تمييزية أخرى. بشكل عام، أدت التوترات المتزايدة والعنف المتقطع إلى تقليص المساحة التشغيلية للجهات الفاعلة الإنسانية التي تواجه عددًا متزايدًا من تحديات الوصول.

إذا ظل الوضع على ما هو عليه ولم يتم تنفيذ الإصلاحات، مع النقص التدريجي للدعم وتفاقم الأزمة، فإن احتمالية حدوث مزيد من التدهور والتوترات الاجتماعية ستستمر في الازدياد. سيؤدي هذا الاتجاه في نهاية المطاف إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية حادة.

يهدف تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات المقترح إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. خيارات الاستجابة الإنسانية التنموية المستنيرة لتخطيط 2/2021، من خلال توفير بيانات شاملة ومتعددة القطاعات عن السرعة.
2. توفير تحليل مشترك بين القطاعات لشدة الاحتياجات الإنسانية بين السكان المتضررين من الأزمة في لبنان، بما في ذلك حساب الأشخاص المحتاجين وحسابات مدى الشدة لتمكين تحديد الأولويات والبرامج المشتركة بين القطاعات.
3. تحسين جودة البيانات الإنسانية في لبنان لاستخدامها من قبل الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية.

يتم إجراء تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات على مدى تسعة أشهر مع نشر النتائج في نهاية عام 2021 لدعم مراجعة خطة الاستجابة هذه. وستدعم النتائج أيضاً زيادة توضيح أنشطة الاستجابة التشغيلية التي تهدف إلى التعافي والتنمية.

البيانات والتقييمات الجارية

لا تزال البيانات الأولية للضعف الديموغرافي والمنهجي الخاصة بالسكان اللبنانيين والمهاجرين محدودة على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة جمع البيانات والتحليل الجماعي.

في أوائل عام 2021، بعد نشر مراجعة البيانات الثانوية، والتي أشارت إلى الاحتياجات الإنسانية الجديدة بين اللبنانيين والمهاجرين، كلف الفريق القطري للعمل الإنساني مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإجراء تمرين لتحليل الاحتياجات المتعددة القطاعات (MSNA) لتوفير قاعدة أدلة شاملة للاحتياجات متعددة القطاعات. بين المجموعات السكانية المختلفة في لبنان للمساعدة في فهم حجم وشدة الأزمة الحالية.

تصوير: Taaoun / متطوعون في التجمعات الفلسطينية يساعدون الناس على التسجيل على المنصة لتلقي لقاح كوفيد-19



الجزء 2: الاحتياجات الإنسانية الأساسية

تصوير: رمزي حيدر/دار المصور



قطاع الصحة



أثرت الأزمة الحالية في لبنان، إلى جانب جائحة كوفيد-19، على النظام الصحي وعلى المرضى أنفسهم.



تصوير: جعفر حمدان / منظمة ميدبر/ متطوع في صحة المجتمع في واحدة من مراكز الرعاية الصحية الأولية في جنوب لبنان.

النظام الصحي: يهدد نقص الإمدادات الموثوق بها للكهرباء والوقود والمياه، العمليات اليومية للمستشفيات والمرافق الصحية، بما في ذلك وحدات العناية المركزة ووحدات غسيل الكلى ومتطلبات سلسلة التبريد وإجراءات التعقيم والتشخيص. أسعار صرف العملات وقيود التدفق النقدي على الدولار الأمريكي لها قوة شرائية دولية محدودة للأدوية الأساسية والإمدادات والكواشف المختلفة بينما يعاني الموردون المحليون - بما في ذلك الصيدليات - مخزوناً مستنفداً بشكل مماثل. هذه العوامل مجتمعة تهدد استمرار عمل المرافق الصحية والصيدليات. كما أن التسديدات غير المسددة المستحقة للمستشفيات من قبل وزارة الصحة العامة تزيد من تفاقم مشاكل التدفق النقدي. استمرار تسريح العاملين الصحيين بدافع مالي، والانتقال إلى العمل غير الطبي برواتب أفضل،² وهجرة الموارد البشرية بلا هوادة. تشكل النساء أكثر من 80 في المائة من الممرضات المسجلات في لبنان ويعملن في بيئات محفوفة بالمخاطر أكثر من أي وقت مضى، بما في ذلك توفير الرعاية الصحية لوباء كوفيد-19 في الخطوط الأمامية والارتفاع المتزايد لنسبة الممرضات في مقابل المرضى. إنهم يتحملون في نفس الوقت عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر لأسرهم وإغلاق دور الحضانه أثناء الإقفال التام، مما يضعهم تحت ضغوط متزايدة تؤثر على صحتهم النفسية.³ كما أثرت القيود المفروضة على النظام الصحي سلباً حيث أعاقت وصول المرأة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية كما أعاقت القدرة على الوصول الآمن للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي.⁴ علاوة على ذلك، فإن التكلفة العالية لرعاية كوفيد-19، والفواتير غير المدفوعة التي تكبدها المستشفيات خلال الموجة السابقة للفيروس، فضلاً عن ندرة الموارد البشرية، تحد من إجمالي القدرة الوظيفية للأسرّة المتاحة لرعاية مرضى كوفيد-19 الذين يحتاجون إلى العلاج في المستشفى داخل البلد ويتركون مناطق معينة - مثل بيروت / جبل لبنان والجنوب والبقاع - المعرضة بشكل خاص لموجات كوفيد-19 التالية. أخيراً، يؤدي انخفاض معدلات التحصين الروتيني⁵ في القطاعين العام والخاص إلى تعرض لبنان لخطر أكبر لتفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات.

المرضى: يواجه اللبنانيون الفقراء وغير المؤمن عليهم - الذين يقدر عددهم بنصف إجمالي السكان - والمهاجرون الذين يحتاجون إلى العلاج في المستشفيات، مطالبات بدفع ودائع مالية كبيرة للحصول على الدخول الآمن. حواجز التكلفة الإضافية شائعة، بما في ذلك اختبارات PCR⁶ لكوفيد-19 المطلوبة لإجراءات المرضى الداخليين وتكاليف

معدات الحماية الشخصية.⁷ بدون نقود، يضطر المرضى اليائسون إلى بيع الأصول أو اقتراض الأموال بسعر فائدة غير مناسب أو التأخير في طلب الرعاية أو التخلي عنها. في الوقت نفسه، تؤدي ندرة الأدوية وعدم القدرة على تحمل تكلفتها - لا سيما تلك المستخدمة لإدارة الأمراض غير المعدية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري - إلى زيادة الاستشفاء بين هؤلاء المرضى. هذا الوضع شائع بشكل خاص بين كبار السن، الذين يمثلون معدلات عالية من الأمراض غير المعدية وتدهور الحالة الصحية منذ عام 2019.⁸

قد يكون اللبنانيون الذين حصلوا سابقاً على الرعاية الصحية الأولية من خلال مقدمي خدمات الرعاية الصحية الخاصة، وكذلك المهاجرين، غير مدركين أو غير مرتاحين بشأن طلب الرعاية من خلال شبكة الرعاية الصحية الأولية العامة. تزيد تكاليف النقل، التي يضاعفها نقص الوقود، من التأثير على أولئك الذين يعيشون في المجتمعات المحرومة من الخدمات والأشخاص الذين يعانون من إعاقة أو تحديات في التنقل، ومن بينهم النساء وكبار السن والممثلون بشكل غير متناسب.⁹ من المرجح أن تؤثر موارد الأسرة المتناقصة وتقنين الرعاية بشكل غير متناسب على النساء وكبار السن. من المرجح أيضاً أن تبلغ الأسر التي تعولها النساء عن عدم حصولهن على الرعاية مقارنة بنظرائهن من الذكور.¹⁰ في بيئة انخفاض الوصول إلى الرعاية الصحية، تتحمل النساء أيضاً أعباء رعاية متزايدة، مما يزيد من إعاقة قدرتهن على الوصول إلى الرعاية و/أو سبل العيش المهنية. هذه الأنماط شائعة بين النساء المهاجرات اللواتي يبلغن

2 مثل المنظمات غير الحكومية أو المجالات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

3 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منظمة الصحة العالمية، الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، وحدة التنسيق المشتركة بين الوكالات (2020). <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/07/ga%20lebanon%20no4/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%204.pdf?la=en&vs=4317>

4 <https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/07/ga%20lebanon%20no4/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%204.pdf?la=en&vs=4317>

5 انخفض استخدام خدمات التطعيم الروتينية (غير كوفيد) على المستوى الوطني بنسبة 31 في المائة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 حتى نيسان/إبريل 2020. في القطاع الخاص، تقلص توفير خدمات التطعيم بنسبة 46.9 في المائة بشكل رئيسي بين شباط/فبراير ونيسان/إبريل 2020 (زياد وآخرون، 2021 / تأثير جائحة كوفيد-19 على الاستفادة من خدمات التحصين الروتينية في لبنان)

6 اختبارات تفاعل البوليميراز المتسلسل، تكلف ما بين 100,000 و 150,000 ليرة لبنانية عند مقدمي الخدمات العامة والخاصة على التوالي. سعر الفائدة العام وفقاً لـ <https://www.moph.gov.lb/en/DynamicPages/index/127/44574/the-cost-of-pcr-test-at-governmental-hospitals-reduced-to-lbp-100-000-starting-monday> accessed 23 July 2021

7 قرار وزارة الصحة العامة رقم 1351، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، والذي يطالب المرضى بتغطية التكاليف اليومية (تتراوح بين 200000 و 400000 ليرة لبنانية في اليوم)

8 دراسة غير منشورة أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة القضاء الكندية بالتعاون مع المقاصد وجامعة كبار السن في الجامعة الأمريكية في بيروت وأظهرت أن 72 في المائة من المشاركين في الاستقصاء يعانون من مرض مزمن.

9 CAS- مسح القوى العاملة وظروف المعيشة الأسرية 2018-2019 لبنان <http://www.cas.gov.lb/images/Publications/Labour%20Force%20and%20Household%20Living%20Conditions%20Survey%202018-2019.pdf>

10 أظهر التقييم الذي أجرته منظمة كير، 2020 أن 34 في المائة من الأسر التي تعولها نساء أفادوا بعدم حصولهم على الرعاية مقابل 25 في المائة من الأسر التي يعولها رجال.



تصوير: ماريا كليتر / منظمة العمل ضد الجوع / تقيس محيط ذراع الطفل لتقييم حالته التغذوية لطلب العناية الطبية حسب الحاجة

التي أجريت في عام 2009 إلى أن معدلات الرضاعة الطبيعية الحصرية تبلغ 40 في المائة بين الرضع بعمر شهر واحد و 2 في المائة فقط بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4-5 أشهر. تشير الدلائل البرمجية المستجدة إلى أن المعدلات أقل من ذلك حاليًا. تعرضت النساء للقوالب النمطية الجنسانية الضارة فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية، مما يؤدي إلى أشكال مختلفة من التمييز. يعتبر وسم الرضاعة الطبيعية في الأماكن العامة وأماكن العمل مصدر قلق رئيسي لأنه يعرض النساء للضغط أو الترهيب ويقلل من احتمالية الرضاعة الطبيعية. ويتفاقم هذا بسبب سوء فهم عام مفاده أن حليب الأطفال هو أفضل طريقة تغذية للرضع وصغار الأطفال. نتيجة لذلك، تشهد البلاد زيادة في التبرعات العينية من بدائل لبن الأم استجابة للأزمة. لسوء الحظ، لا يتم تقديم هذه التبرعات بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية وآليات التنسيق ذات الصلة.

قد تساهم المخاطر المتعددة المرتبطة بالإطعام الصناعي غير المستهدف في تدهور الحالة الصحية والتغذوية للرضع وصغار الأطفال.

بشكل متزايد عن لجوئهم إلى العمل المهين أو الاستغلالي أو الخطير أو غير القانوني لتلبية احتياجاتهن الأساسية.¹¹ قد يواجه الأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات الجنسية والنوعية/الجنسانية حواجز متزايدة في التماس الرعاية الصحية الأساسية خوفًا من وصمة العار والتمييز.¹²



قطاع التغذية

إن الوضع الاقتصادي السيئ هو عامل محدد تقريبي لسوء التغذية. يؤدي الفقر إلى عدم كفاية المدخول الغذائي، والحصول على الرعاية الطبية دون المستوى الأمثل، وسوء النظافة وبيئة رعاية الأطفال دون المستوى. الأزمة الاقتصادية الحالية وتأثيرات جائحة كوفيد-19- على صحة الأطفال والنساء وحالة التغذية قد تهدد المكاسب التي تحققت في بقاء الطفل على قيد الحياة على مدى العقود القليلة الماضية. تؤدي الأزمة في لبنان إلى انخفاض كبير في وصول السكان الأكثر ضعفًا إلى أنظمة غذائية متنوعة من الناحية التغذوية. يمكن أن يؤدي هذا في النهاية إلى زيادة وفيات الأمهات والأطفال المرتبطة بأمراض الأم والطفولة والهزال والتقرن ونقص المغذيات الدقيقة. في هذا السياق، غالبًا ما تكون النساء أكثر عرضة من الرجال لسوء التغذية بسبب متطلباتهن الفسيولوجية المختلفة، والأعراف الاجتماعية والثقافية التي غالبًا ما تجعل الأسر تعطي الأولوية للاحتياجات الغذائية لأفراد الأسرة من الذكور في مواجهة نقص الغذاء.

تزداد الاحتياجات الغذائية أثناء الحمل والرضاعة لدعم نمو الجنين والرضع إلى جانب التغييرات في أنسجة الأم والتمثيل الغذائي. المراهقات معرضات بشكل متساوٍ لأنهن بحاجة إلى البروتين والحديد والمغذيات الدقيقة الأخرى لدعم طفرة نمو المراهقات وتلبية احتياج الجسم المتزايد على الحديد أثناء الحيض. لذلك، فإن الوجبات الغذائية دون المستوى الأمثل خلال هذه الفترة تمنع نموهم ونمو الجنين غالبًا مما يؤدي إلى نتائج سلبية أثناء الولادة بما في ذلك الرضع الذين يعانون من سوء التغذية.

ممارسات تغذية الأمهات والرضع وصغار الأطفال الروتينية في لبنان لا ترقى إلى أهداف التغذية العالمية. أشارت الدراسة الاستقصائية الأخيرة

11 المنظمة الدولية للهجرة، 2021. تقييم الاحتياجات والضعف للمهاجرين في لبنان. المنظمة الدولية للهجرة، جنيف.

12 <https://www.hrw.org/news/2019/09/03/lebanon-end-systemic-violence-against-transgender-women>



تصوير: جوليو أوريليا / برنامج الأغذية العالمي / كاستجابة لأزمات لبنان، يدعم برنامج الأغذية العالمي الآن واحد من بين ستة أشخاص في البلاد وتعد تلك النسبة هي الأكبر منذ أكثر من أي وقت مضى في تاريخ المنظمة



قطاع الأمن الغذائي

تغير الوضع في لبنان بشكل كبير في عام 2020. ارتفاع الأسعار والأزمة الاقتصادية، التي تفاقمت بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19، أثرت على جميع الفئات السكانية في لبنان، وكان الأكثر تهميشًا هم الأكثر تضررًا. أدت الوتيرة المقلقة لخفض قيمة العملة والتضخم منذ أكتوبر 2019 إلى إفقار أكثر من نصف سكان لبنان وتقريبًا جميع اللاجئين السوريين. كما عرضت حوالي نصف السكان المهاجرين لخطر انعدام الأمن الغذائي. مع استمرار عدم معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، فإن استمرار تدهور الوضع يهدد بدفع المزيد من الناس إلى براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

أصبح الوصول إلى الغذاء وتوافره من القضايا الرئيسية، حيث أصبحت أسعار المواد الغذائية بعيدة المنال بالنسبة لمعظم الناس، ويواجه تجار التجزئة تحديات خطيرة لإعادة التخزين والحفاظ على أعمالهم قائمة. نظرًا لأن المواد الغذائية ذات الأسعار المعقولة أصبحت أكثر ندرة، فإن المنافسة على الموارد الأساسية والتوترات الاجتماعية أخذت في الارتفاع أيضًا. يهدد التدهور المطرد لجميع الأدوات الاقتصادية الأساسية قدرة الأسواق على العمل وتقديم المساعدة والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك مساعدات الإغاثة ومن المتوقع أن يؤدي تقليص الإعانات الاقتصادية إلى تفاقم المؤشرات الاجتماعية خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا.

تشير تقديرات البنك الدولي وأرقام السكان وفقًا لإدارة الإحصاء المركزية/ منظمة العمل الدولية، إلى أن 1.7 مليون لبناني قد وقعوا في براثن الفقر و850 ألفًا في الفقر المدقع في عام 2020. في آذار/مارس 2021، مع الأخذ في الاعتبار التأثير الناجم عن التضخم والتغيرات في الدخل وعوامل الاقتصاد الكلي الأخرى، تم تعديل معدل انتشار الفقر إلى 78 في المائة (3 ملايين شخص) وانتشار الفقر المدقع إلى 36 في المائة (1.38 مليون شخص) بين اللبنانيين. تُستكمل تقديرات الفقر المدقع، المعروف أيضًا باسم "فقر الغذاء"، ببيانات حديثة حول انعدام الأمن الغذائي بين السكان اللبنانيين. وعلى الرغم من صعوبة المقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة، إلا أن تقييماً سريعاً للفقر أجري في عام 2016 ولم يتم نشره، وجد أن 2.5 في المائة من اللبنانيين كانوا يعانون من انعدام الأمن الغذائي في ذلك الوقت. في تناقض حاد، أثر انعدام الأمن الغذائي على 22 في المائة من الأسر اللبنانية في آذار/مارس/نيسان (إبريل) 2021، حيث سُجّلت أعلى نسبة انتشار في محافظة الشمال (27 في المائة) وأدناها في محافظة جبل لبنان (16 في المائة). النساء والفتيات والأسر التي تعولها نساء أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بسبب الأعراف الأبوية وأدوار الجنسين. من بين 210,000 مهاجر يعيشون حاليًا في لبنان، 75٪ منهم نساء، 43٪ (90,300) معرضون لانعدام الأمن الغذائي، حيث يتبنون استراتيجيات مواجهة سلبية بسبب نقص الغذاء أو المال لشراء الطعام.

يعد الانخفاض الحاد في فرص إدرار الدخل والتضخم المفرط من العوامل الرئيسية لزيادة مستويات الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي، حيث لا تستطيع الأسر اللبنانية والمهاجرة الاعتماد فقط على شبكات الأمان الاجتماعي للتخفيف من تأثير هذه الصدمات. سيتعين مراجعة البيانات المتعلقة بالأشخاص المحتاجين باستمرار، لا سيما أنه من المتوقع أن يؤدي الإلغاء القادم للإعانات إلى تعميق وزيادة نقاط الضعف والضعف بسبب شأن متى ستقوم شبكات الأمان الاجتماعي التي ترأسها الحكومة، مثل البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقرًا وشبكة الأمان الاجتماعي في حالات الطوارئ (ESSN)، بتوسيع نطاق التغطية.

قطاع التعليم

تعرض أكثر من 1.2 مليون طفل في سن الدراسة لتعطل تعليمهم في عام 2020 وحده، مع ترك 400000 طفل خارج المدرسة نتيجة للفقر وعوامل أخرى. بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، واجه نظام التعليم في البلاد بالفعل ثلاث أزمات رئيسية أخرى، 1. أزمة اللاجئين السوريين، 2. جائحة كوفيد-19، و 3. انفجارات مرفأ بيروت.

تجبر الأزمة الاقتصادية العائلات، ولا سيما الأسر اللبنانية والمهاجرة الأكثر ضعفًا، على تكييف استراتيجيات التأقلم المرتبطة بسبل العيش. ويشمل ذلك: خفّضت الأسر إنفاقها على التعليم بنسبة 50 في المائة (برنامج الأغذية العالمي 2021)، و15 في المائة منهم غير ملتحقين بالمدارس (اليونيسف) و9 في المائة منهم يرسلون أطفالهم للعمل (اليونيسف) فضلًا عن ترويج المراهقات/الفتيات لتخفيف العبء الاقتصادي على الأسر. بالتوازي مع ذلك، ارتفعت تكلفة التعليم مع عدم قدرة العديد من العائلات على تحمل تكاليف الكتب والأدوات المدرسية أو معدات تكنولوجيا المعلومات للتعليم عبر الإنترنت.

يكافح قطاع التعليم في البلاد أيضًا للاحتفاظ بالمعلمين بسبب تناقص قيمة العملة المحلية، مما يضع ضغطًا إضافيًا على قطاع التعليم العام، الذي يواجه بالفعل قيودًا شديدة من حيث البنية التحتية المتاحة للمدارس وجودة التعليم وتقديم الخدمات. يتفاقم الوضع أكثر بسبب الزيادة المتوقعة من 100,000 إلى 120,000 طالب تم تحويلهم من المدارس الخاصة إلى المدارس الحكومية من 2019/2020 إلى 2021/2022. هذه التحويلات الحادة في التركيبة السكانية للطلاب تحدّ بشكل خطير من قدرة نظام المدارس العامة على ضمان الظروف الأساسية، بما في ذلك الموارد البشرية الكافية، لتوفير تعليم ملائم وشامل وعالي الجودة يلتزم بالمعايير الوطنية والدولية للتعليم وحماية الطفل. العوامل المركبة للانهيار الاقتصادي، وعدم القدرة على دفع أجور المعلمين، وتكاليف النقل، والوقود للحفاظ على الإنارة، وتوافر الإمدادات، والمساحة، والوباء تسحق قدرة الوزارة على فتح المدارس في العام الدراسي المقبل. سيؤدي ذلك إلى تفاقم مشكلات ما قبل الأزمة حيث



تصوير: أوتشا/ بيروت

وإطلاق المزيد من مياه الصرف غير المعالجة في الحقول المفتوحة والأنهار والبحر، مما يؤدي في النهاية إلى خلق مشاكل خطيرة في الزراعة وصحة المجتمع.

نظرًا لنقص الموارد المالية، تستمر قدرة الأسر الأكثر ضعفًا على دفع ثمن المياه المنقولة بالشاحنات وخدمات إزالة الحمأة في الانخفاض. يلجأ المزيد من الأفراد إلى استراتيجيات المواجهة السلبية مثل استهلاك المياه غير الصالحة للشرب أو التغوط في العراء، مما يعرض صحة السكان ونظافتهم لخطر كبير، ويؤثر بشكل غير متناسب على النساء والمراهقات اللائي قد يواجهن تحديات إضافية تتعلق بإدارة النظافة الشخصية في فترة الطمث. ستؤدي الأسر التي تعطي الأولوية للحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى على نظافتها الشخصية وشراء المواد الصحية إلى زيادة خطر تفشي الأمراض الخطيرة والتأثير على الجهود المبذولة للحد من تأثير تفشي وباء كوفيد-19.



حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي

لقد أدى الوضع الاقتصادي الحالي إلى تعريض النساء والفتيات بشكل أكبر لخطر سوء المعاملة والعنف والاستغلال. وفقًا لنظام إدارة معلومات العنف القائم على النوع الاجتماعي، منذ عام 2020، كانت هناك زيادة كبيرة في نسبة اللبنانيين (النساء في الغالب) الذين يسعون للحصول على خدمات العنف القائم على النوع الاجتماعي (من 21% في 2018 إلى 26% في 2019 و35% في 2020). علاوة على ذلك، يُظهر تحليل تقرير قطاع حماية الطفل الحاجة المتزايدة لخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. بين كانون الثاني/يناير ومايو/أيار 2021، 32% من الأطفال الذين تم الوصول إليهم من خلال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي المرکز (FPSS) و30% من الأطفال الذين تم دعمهم من خلال تدخلات إدارة الحالات كانوا لبنانيين، مقارنة بـ 10% و18% فقط على التوالي لنفس الفترة من عام 2020. أدت المستويات المتزايدة للديون والصعوبات في دفع الإيجار أو شراء المواد الأساسية إلى تعريض النساء والفتيات



تصوير: فؤاد شوقاني/يونيسف

أن معدلات الأمية وتعلّم الحساب لدى الأطفال في جميع أنحاء البلاد أقل من المتوسط مقارنة ببقية منطقة الشرق الأوسط.

قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة

تهدد الأزمة الاقتصادية الحالية بشدة قدرة المجتمعات اللبنانية على الوصول إلى المياه الصالحة للشرب في مساكنهم. بينما يقوم مقدمو الخدمات العامة (مؤسسات المياه والبلديات) بقطع خدمات إمدادات المياه بسبب القيود المالية وعدم القدرة على شراء الوقود لمواجهة تحديات خدمات كهرباء لبنان وكهرباء زحلة (EdL/EdZ)، وتعتمد الأسر بشكل متزايد على صهاريج المياه من أجل تعويض النقص.

يعتبر سوق شاحنات نقل المياه محفوفًا بالمخاطر ومكلفًا، حيث تصل تقارير زيادة الأسعار إلى 8-24 ضعف سعر نظام الإمداد العام. تؤكد التقديرات الصادرة عن قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة مثل هذه التحذيرات: حيث أوضحت مقارنة بين أسعار السوق لعام 2021 لنقل المياه بالشاحنات مقابل دعم مكافئ من خلال توفير الوقود، أن نقل المياه بالشاحنات أكثر تكلفة بمقدار 12 مرة على الأقل من توفير مياه الشبكة العامة. علاوة على ذلك، أظهر رصد أسعار المياه على مستوى القطاع أنه في الأشهر الستة الماضية، ارتفع سعر صهاريج المياه بمعدل 4 أضعاف بينما ارتفع سعر المياه المعبأة بين 2 و5 أضعاف. في الوقت الحالي، قلصت جميع مؤسسات المياه الأربعة في البلاد خدماتها أو توقفت عن تقديمها ولا يُتوقع أن يتحسن الوضع في الأشهر المقبلة، مما يترك جزءًا كبيرًا من السكان محرومًا أو يعتمد على مقدمي خدمات غير آمنين.

وبالمثل، فإن نظام الصرف الصحي في لبنان ينهار مع توقع توقف جمع النفايات الصلبة في الأسابيع المقبلة، مما يؤدي إلى بيئة قد تسبب الأمراض المنقولة بالمياه وأنواع أخرى من التفشي. تعد إدارة مياه الصرف أيضًا مشكلة تتعلق بمحطات المعالجة التي يتم إغلاقها تدريجيًا

إلى الخدمات. تزداد الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالة بسبب زيادة الاعتماد على آليات التأقلم الصارمة. من المرجح أيضًا أن تزداد الحاجة إلى الدعم القانوني.



المهاجرين

في 2020-2021، تشير التقييمات بوضوح إلى أن الأزمة الاقتصادية تسبب في معاناة شديدة للمهاجرين من النساء والرجال وأطفالهم في لبنان. كما تشير التقييمات المنشورة في أيار/مايو 2021 إلى أن أكثر من 50 في المائة من المهاجرين عاطلون عن العمل، ونسبة مماثلة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. علاوة على ذلك، فإن انعدام الأمن في الملاجئ منتشر، لا سيما في أعقاب تفجيرات مرفأ بيروت. تشير الأرقام الإرشادية إلى أن ما يقرب من نصف المهاجرين يعيشون في ظروف إيواء متدنية، تتميز بالبنائيات غير الآمنة، والاكتظاظ، والتهديد بالإخلاء. 45 في المائة من أكثر من 1000 مهاجر شملهم الاستطلاع، مقسمون بالتساوي بين الذكور والإناث، لم يتمكنوا من الوصول إلى مياه الشرب المأمونة، وأشاروا إلى عدم كفاية المراحيض ومرافق الطهي. سبقت عدم قدرة المهاجرين على الوصول إلى الرعاية الصحية الأزمة، وتفاقمت بسبب تضائل الإمدادات الصيدلانية، وارتفاع تكاليف المستشفيات، وتناقص الوصول إلى المرافق الصحية بسبب جائحة كوفيد-19. ولا يزال الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية يشكل فجوة كبيرة للمهاجرات.

ترتبط الصعوبات التي يواجهها المهاجرون جزئيًا بالانتهاكات التي قد يواجهونها في ظل نظام الكفالة. 73 في المائة من العاملات المهاجرات اللواتي ساعدن الشركاء في عام 2020 أفدن بأن الأجور محتجزة. المهاجرون معزولون في لبنان ويواجهون عقبات في الوصول إلى الخدمات المرتبطة باللغة والاختلاف الثقافي والخوف، خاصة بالنسبة لمن هم في وضع غير قانوني. غالبًا ما لا يمتد الدعم الإنساني والدعم الذي ترعاه الدولة إلى المهاجرين. أظهر تقييم منتصف عام 2020 أن 95 في المائة من المستجيبين لم يتلقوا أي مساعدة إنسانية، على الرغم من أن 80 في المائة منهم أبلغوا عن صعوبة في توفير الغذاء.

الظروف الصعبة تشهد ارتفاعًا كبيرًا في أعداد الراغبين في مغادرة لبنان. كان هذا في البداية بسبب الأزمة الاقتصادية، ولكن ظهور كوفيد-19، وزيادة التدهور الاقتصادي، وانفجارات مرفأ بيروت، زادت من احتياجات عودة المهاجرين. تشير أرقام عام 2021 إلى أن نوايا العودة لا تزال كبيرة. لكن المخاوف القانونية والمالية والمتعلقة بالحماية تترك الكثيرين غير قادرين على العودة. وتزداد عملية العودة تعقيدًا بالنسبة للأطفال المهاجرين غير المسجلين، والذين يقدر عددهم بنحو 15000 في البلاد، والذين يثير وضعهم غير القانوني مخاوف بشأن القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وفي مواجهة تزايد انعدام الأمن الاقتصادي والمأوى والأمن الغذائي، أصبح المهاجرون المتبقون في لبنان محاصرين بشكل متزايد بين خيارات كسب العيش المتضائلة وتزايد الأوضاع الهشة، مما يزيد من ضعف قدرتهم التفاوضية ويعرضهم لخطر أكبر من الاستغلال وسوء المعاملة والأذى النفسي. لاحظت الجهات الفاعلة الإنسانية وجود معدل ملحوظ للعنف القائم على النوع الاجتماعي بين النساء المهاجرات في لبنان. ووجدت دراسة أجريت على 1200 صاحب عمل أن 22.5 في المائة يحبسون العامل بالمنزل المهاجر دائمًا أو أحيانًا في بيوتهم، ومعظمهم من النساء.



تصوير: Embrace

اللبنانيات والمهاجرات والأفراد المهمشين الآخرين لأشكال مختلفة من العنف بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر، مما يزيد أيضًا من مخاطر آليات المواجهة الصارمة مثل زواج الأطفال والجنس من أجل البقاء على قيد الحياة. غالبًا ما لا يتم الإبلاغ عن حوادث الاستغلال الجنسي، لا سيما بين الفتيات وأعضاء مجتمعات الميم + والمهاجرين بسبب الخوف من الانتقام، ونقص المعلومات حول آليات الإبلاغ والدعم القانوني المحدود المتاح.

وفقًا لأحدث تقرير للمراقبة في الوقت الفعلي، فقد زادت حالات عمل الأطفال بشكل ملحوظ مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 وأصبحت أبرز مخاطر حماية الطفل، يليها العنف ضد الأطفال والسلوكيات التأديبية العنيفة. شهد الشركاء في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي أيضًا زيادة في مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في مكان العمل للبنانيين والمهاجرين، حيث يتعرض المزيد من النساء للتحرش الجنسي في مكان عملهن لأنهن لا يستطعن تحمل فقدان وظائفهن (وفقًا لتقرير GBVIMS للربع الأول 2021، في المائة 29 من حوادث العنف الجنسي المبلغ عنها حدثت في مكان العمل).

لا يزال لبنان يتمتع بواحد من أعلى معدلات الأطفال في الرعاية السكنية في العالم مع ما يقدر بنحو 24000 طفل، وقد تأثر وضعهم بإغلاق مرافق الرعاية الاجتماعية بسبب كوفيد-19 وانفجارات مرفأ بيروت. لم تعد بعض المرافق السكنية قادرة على البقاء، وذلك بسبب العدد المتزايد من الأسر التي تضع الأطفال في الرعاية السكنية حتى يتمكنوا من الحصول على ما يكفي من الطعام والذهاب إلى المدرسة. عادة ما يكون الأطفال المخالفون للقانون، والأطفال المتجر بهم، والأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، والأطفال الضحايا والشهود من بين الفئات الأكثر ضعفًا والأكثر عرضة للخطر. يتعرض الأطفال أيضًا لخطر أكبر فيما يتعلق بالاضطرابات الاجتماعية مع مشاركة ملحوظة للأطفال، معظمهم من اللبنانيين، تم الإبلاغ عنها خلال المظاهرات والاحتجاجات الأخيرة على مستوى البلاد - والتي يمكن أن تؤدي إلى التعرض للعنف و/أو الاعتقال والاحتجاز غير القانونيين.

إلى جانب حماية الطفل والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، يؤدي تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي إلى تفاقم تحديات الحماية عبر جميع الفئات السكانية. يواجه الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة والإعاقات وكبار السن المزيد من الحواجز في وصولهم

ومزمنة وغير قادرين على الوصول إلى خدمات الرعاية الأولية في الوقت المناسب وبطريقة فعّالة، ولا سيما الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. ويقدر إجمالي المعرضين للخطر بحوالي 500000 يعانون من حالات حادة وحوالي 200000 يعانون من حالات مزمنة.

وبالمثل، فإن إمدادات المياه العامة وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تعتمد بشكل كبير على الوقود، قد قللت بشكل كبير من عملياتها التشغيلية في جميع أنحاء البلاد، تاركة الملايين في حاجة مستمرة إلى الوصول إلى المياه الصالحة للشرب بالإضافة إلى تعريضهم لمخاطر بيئية ومخاطر صحية عامة وسط جائحة كوفيد-19. وتقدر الجهات الفاعلة في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة أن أزمة الوقود الحالية التي لم تكن واضحة تمامًا حتى وقت قريب، قد أدت إلى افتقار 3,690,000 شخص لمياه الشرب الكافية داخل مناطق مؤسسات المياه الأربعة (بيروت/جبل لبنان والبقاع والجنوب والشمال). وذلك، اعتباراً من نهاية شهر آب/أغسطس 2021.

ويشير القطاع إلى أنه إذا لم يتم توفير الوقود لهذه المدن والبلديات الحيوية، فلن يتمكن أكثر من ثلثي السكان اللبنانيين من الحصول على المياه داخل منازلهم.

كما انتشر تأثير نقص الوقود على نطاق واسع في العديد من القطاعات الأخرى. حيث تعمل متاجر توفير الطعام ومقدمو خدمات النقل وموظفو شبكات الاتصالات على تقليص خدماتهم أو إيقافها تمامًا بينما يستمر الأطفال في المعاناة بسبب انقطاع التعليم عبر الإنترنت بسبب عدم القدرة على تحمل تكاليف خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض أو نقصها وانقطاع التيار الكهربائي بشكل متكرر ولمدد طويلة. ويهدد الوضع أيضًا بإحداث زيادة كبيرة في الهجرة غير النظامية من لبنان وكان في بعض الحالات مصدرًا للتوترات والمنافسة المتزايدة بين السكان في مختلف الفنون داخل البلاد.

كما تأثر المجتمع الإنساني بشكل كبير بنقص الوقود الذي يمكن أن يعطل إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية إلى السكان الضعفاء في البلد الذين يعانون بالفعل من تداعيات الأزمة الاقتصادية المتفاقمة باستمرار. ويمكن أن يكون للوضع الحالي آثار بعيدة المدى للعمليات الإنسانية والتخطيط حول استمرارية الأعمال التجارية إلى أن يتم وضع حلول أكثر استدامة.

سيغطي شراء الوقود الأولية لشراء الكميات الإضافية من الوقود بتكاليف غير مدعومة دون التقليل/الاستغناء عن موارد الوقود المتاحة والشريحة في الدولة، وستشمل المفاوضات المشاركة المستمرة مع السلطات والمؤسسات لتسهيل استخدام التصاريح/الموافقات.



تصوير: إدموند خوري/برنامج الأغذية العالمي/ في مرفأ بيروت، حيث أنشأ قطاع الخدمات اللوجستية وحدات تخزين متنقلة.



تصوير: ميوز محمد / المنظمة الدولية للهجرة / " ما تقدمت له ليس هو ما مررت به، لذلك أنا ركضت بعيداً عن أرباب العمل هؤلاء"

يمكن لهذه الممارسات أن تخلق ظروفًا لا تطاق للمهاجرين إلى حد الانتحار أو الهروب بشكل يعرضهم للخطر. خلال عام 2008، توفي مهاجر واحد في المتوسط بسبب مثل هذه الظروف، ويشير تقرير عام 2019 إلى أن هذه الظروف لا تزال سائدة. ووفقًا لتقرير عام 2020، قال ما يقرب من نصف عدد النساء المهاجرات اللائي عولجن من أمراض تتعلق بالصحة النفسية، إنهن تعرضن للاعتداء الجسدي و/أو الجنسي، وكان نصفهن لديهن نزعه حادة إلى الانتحار.



الخدمات اللوجستية

يعتمد لبنان بشكل كبير على استيراد الوقود، ومنذ آب/أغسطس 2021، يعاني البلد من نقص حاد في الوقود وإمدادات الكهرباء مما يهدد بشكل خطير توفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والمياه مما يعرض مئات الآلاف من الأسر عبر جميع الفئات السكانية لخطر وقوع كارثة إنسانية. واضطرت شركة كهرباء لبنان المنتجة للكهرباء إلى تكثيف تقنين الطاقة الكهربائية وإغلاق بعض محطات توليد الكهرباء نتيجة عدم توفر الوقود.

كما اضطرت العديد من المستشفيات والمرافق الصحية في لبنان إلى تقليص أنشطتها بسبب ندرة الوقود وانقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، محدّرة من أنها قد تضطر إلى إيقاف عملياتها التشغيلية إلى أجل غير مسمى ما لم يتحسن وضع الوقود. فبدون دعم فوري لهذه المرافق الصحية، ستكون العواقب جسيمة، فقد يموت العديد من المرضى في وحدات العناية المركزة ووحدات العناية المركزة لحديثي الولادة، فضلًا عن وفاة حديثي الولادة في الحاضنات وزيادة معدلات الوفيات ومعدّل الاعتلال بين من يحتاجون إلى خدمات الطوارئ؛ وكذلك، تلف الإمداد العام باللقاحات والأنسولين والأدوية الأخرى الحساسة للحرارة؛ بالإضافة إلى زيادة معدلات الاعتلال بين المرضى الذين يعانون من حالات حادة

الجزء 3: الأهداف الاستراتيجية



تصوير: يوليو أوريلا / برنامج الأغذية العالمي



الهدف الاستراتيجي 3 إنقاذ الأرواح

توفير الدعم الأساسي قصير الأجل للأشخاص الأكثر ضعفاً والمتضررين من الأزمة الاقتصادية لتلبية احتياجاتهم الحرجة من حيث الرعاية الصحية والغذاء والتغذية والتعليم والمياه.



تصوير: جمعية عامل



الهدف الاستراتيجي 2 استجابة كوفيد

دعم قدرة الاستجابة للنظام الصحي اللبناني في التعامل مع حالات الطوارئ الناشئة عن فيروس كوفيد-19.



باتريك فرح / عمال مهاجرون في لبنان وسط الأزمة الاقتصادية وتفاقم أحوال المواطنين اللبنانيين، يسعون جاهدين لكسب العيش



الهدف الاستراتيجي 1 المهاجرون

تعزيز وصول المهاجرين في الوقت المناسب ودون عوائق وبشكل عادل إلى المساعدة في مجال الحماية.

الجزء 4: استراتيجية الاستجابة

المهمشة والمجتمعات التي يصعب الوصول إليها، ج) تعزيز الاتصال بطريقتين بين الشركاء الإنسانيين والمجتمعات المتضررة باستخدام لغاتهم المفضلة وأساليب المساعدة.

من المتصور أن تكون خطة الاستجابة لحالات الطوارئ عملية مؤقتة إلى أن يتم تنفيذ استراتيجية حماية اجتماعية كاملة وشاملة بقيادة الحكومة وإصلاحات عاجلة. وتهدف إلى الربط والتحضير للانتقال نحو حلول لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، تلك الحلول التي لن تأتي إلا من الإصلاحات الهيكلية وتدخلات التنمية الشاملة والمستدامة التي تقودها الحكومة.

المساواة بين الجنسين والإدماج

لا تزال الأزمة الإنسانية في لبنان تهدد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس فيما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، مما يؤدي إلى تدهور ظروف النساء والفتيات والأقليات بين الجنسين بشكل غير متناسب، بما في ذلك الأفراد المتحولين جنسيًا والأفراد غير المطابقين لنوع الجنس. اعتبارًا من عام 2021، احتل لبنان المرتبة 132 من بين 156 دولة في الفجوة العالمية بين الجنسين في المنتدى الاقتصادي العالمي، بسبب انخفاض معدلات المشاركة الاقتصادية والتمثيل السياسي والمعايير الأبوية الاجتماعية والثقافية. هذه اللامساواة المنهجية بين الجنسين تخلق مزيد من المجتمعات غير المستقرة، وتجعل النساء أكثر عرضة للاستغلال والعنف والفقر وانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى نتائج صحية سلبية. بالإضافة إلى الجنس، فإن عوامل الهوية المتداخلة الأخرى لها تأثير كبير على ضعف السكان المتضررين وقدرتهم على الوصول بشكل متساوٍ إلى المساعدة الإنسانية - مثل العمر والقدرة البدنية والنفسية والتوجه الجنسي والهوية الجنسية والوضع القانوني ومنطقة الإقامة الجغرافية.

تهدف خطة الاستجابة لحالات الطوارئ إلى ضمان تحديد الاحتياجات والقدرات والأولويات المحددة والمتنوعة للنساء والفتيات والرجال والفتيان والأفراد غير المطابقين للجنس والاستجابة لها. ويعزز دمج المساواة بين الجنسين في خطة الاستجابة لحالات الطوارئ أيضًا نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان مما يحسن البرمجة من خلال احترام وحماية الحقوق والكرامة المعترف بها عالميًا لكل فرد، كما سيعزز تأثير التدخلات الإنسانية في لبنان. سيتم إعطاء الأولوية للاهتمام بالمساواة بين الجنسين في جميع جوانب خطة الاستجابة لحالات الطوارئ: بما في ذلك تقييمات الاحتياجات والتخطيط الاستراتيجي والتنسيق والتنفيذ والرصد والتقييم. سيتم جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب الجنس والعمر والإعاقة (SADD)، قدر المستطاع، عبر القطاعات واستخدامها لتحسين القدرة على الوصول إلى الفئات المهمشة المتنوعة والتأثير عليها. سيتم دعم التنسيق الإنساني والمساعدة الفنية وإدارة المعلومات وجهود المناصرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين من قبل مجموعة العمل المعنية بالنوع الاجتماعي في لبنان ومجتمع الميم + فرق العمل (مجموعة العمل الفرعية)، التي تشرف على التنسيق المتعلق بالنوع الاجتماعي عبر الصلة بين التنمية الإنسانية والسلام.

ستستمر الحاجة إلى توفير الحماية المستدامة وتقديم المساعدة الإنسانية للاجئين السوريين والفلسطينيين بالتوازي مع خطة الاستجابة للطوارئ وكما هو متوخى في إطار برنامج خطة لبنان للاستجابة للأزمة وبرامج الأونروا. تم تطوير استراتيجيات القطاع بشكل تعاوني ومتسق عبر مختلف الخطط التشغيلية لضمان "عدم إلحاق الضرر".

المساءلة لصالح السكان المتضررين

يعطي الفريق القطري الإنساني الأولوية للمساءلة لصالح الأشخاص المتضررين. المساءلة هي اعتراف بكرامة الناس وخبراتهم وقدراتهم. تماشيًا مع التزامات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المساءلة لصالح السكان المتضررين والحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي، فإن الفريق القطري الإنساني مسؤول بشكل جماعي أمام الأشخاص ذوي الاحتياجات الإنسانية في لبنان.

سيطلع فريق العمل الإنساني والمجتمع الإنساني إلى تعزيز نهج جماعي للمساءلة لصالح السكان المتضررين عند تنفيذ خطة الاستجابة لحالات الطوارئ، والبناء على الآليات والأدوات المتاحة وضمان التأثر مع المنصات الحالية.

لا تزال هناك فرص للوكالات الإنسانية لمراعاة الأشخاص من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح، وإطعام ودعم النهج الجماعي والتشاركي الذي يُعلم المجتمعات ويستمع إليها في جميع مراحل البرمجة الإنسانية، واستخدام شكاواهم وملاحظاتهم لتصميم البرمجة وتعديلها. سيهدف المجتمع الإنساني إلى التواصل بشفافية وفعالية مع الأشخاص بالطرق التي يفضلونها مع تحمل المسؤولية عن سلوك عمال الإغاثة (لا سيما فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي) وجودة الموارد والبرامج وفعاليتها وعدالتها.

ستدعم آليات المساءلة لصالح السكان المتضررين الجماعية كلاً من النهج الذي يركز على الأشخاص والذي يُركّز على المجتمع لضمان: (أ) الوصول العادل والهادف إلى المعلومات والخدمات المتاحة، (ب) الاستفادة من مشاركة الأشخاص المتأثرين بما في ذلك إدماج الفئات

التنسيق

السيولة النقدية

الهدف من هيكل التنسيق هو تسهيل وتمكين التقديم المبدي للمساعدات الطارئة للفئات السكانية الأكثر ضعفاً مع دعم الانتقال نحو نهج أكثر استدامة.

يعتبر كل من المنسق الإنساني والفريق القطري الإنساني مسؤولين بشكل عام عن تنفيذ برنامج خطة الاستجابة لحالات الطوارئ.

يتم دعم الفريق القطري الإنساني على المستوى التشغيلي من قبل مركز عمليات الطوارئ الذي يرأسه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ويتألف من منسقي القطاعات لضمان التنسيق المناسب عبر القطاعات. وسيجري التنسيق القطاعي تحت قيادة وكالات الأمم المتحدة المعيّنة والقيادة المشتركة للمنظمات غير الحكومية.

يتم التنسيق الاستراتيجي مع الحكومة اللبنانية على مستوى المفوضية السامية مع مكتب رئيس الوزراء/نائب رئيس الوزراء. سيتم تسهيل التنسيق التشغيلي من قبل قادة القطاعات من خلال الوزارات المختصة.

تماشياً مع إستراتيجية الوصول المتفق عليها من قبل الكليات الإنسانية العليا، ستضمن مجموعة عمل وصول المساعدات اتباع نهج مشترك للمنظمات الإنسانية العاملة في إطار خطة الاستجابة لحالات الطوارئ. تضمن مجموعة عمل وصول المساعدات الرصد المنتظم والإبلاغ والتحليل لحوادث وصول المساعدات وسياسات تقييد وصولها، بالإضافة إلى إبلاغ الشركاء الإنسانيين بأي تقدم في حوادث وصول المساعدات. تلتزم الجهات الفاعلة الإنسانية المشاركة في خطة الاستجابة لحالات الطوارئ بالالتزام بمبادئ التشغيل المشتركة التي وافق عليها الفريق القطري الإنساني كجزء من استراتيجية وصول المساعدات وتوضيح كيفية عمل المنظمات الإنسانية والتزامها تجاه السكان المتضررين والمواقف المشتركة بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه المنظمات الإنسانية في لبنان.

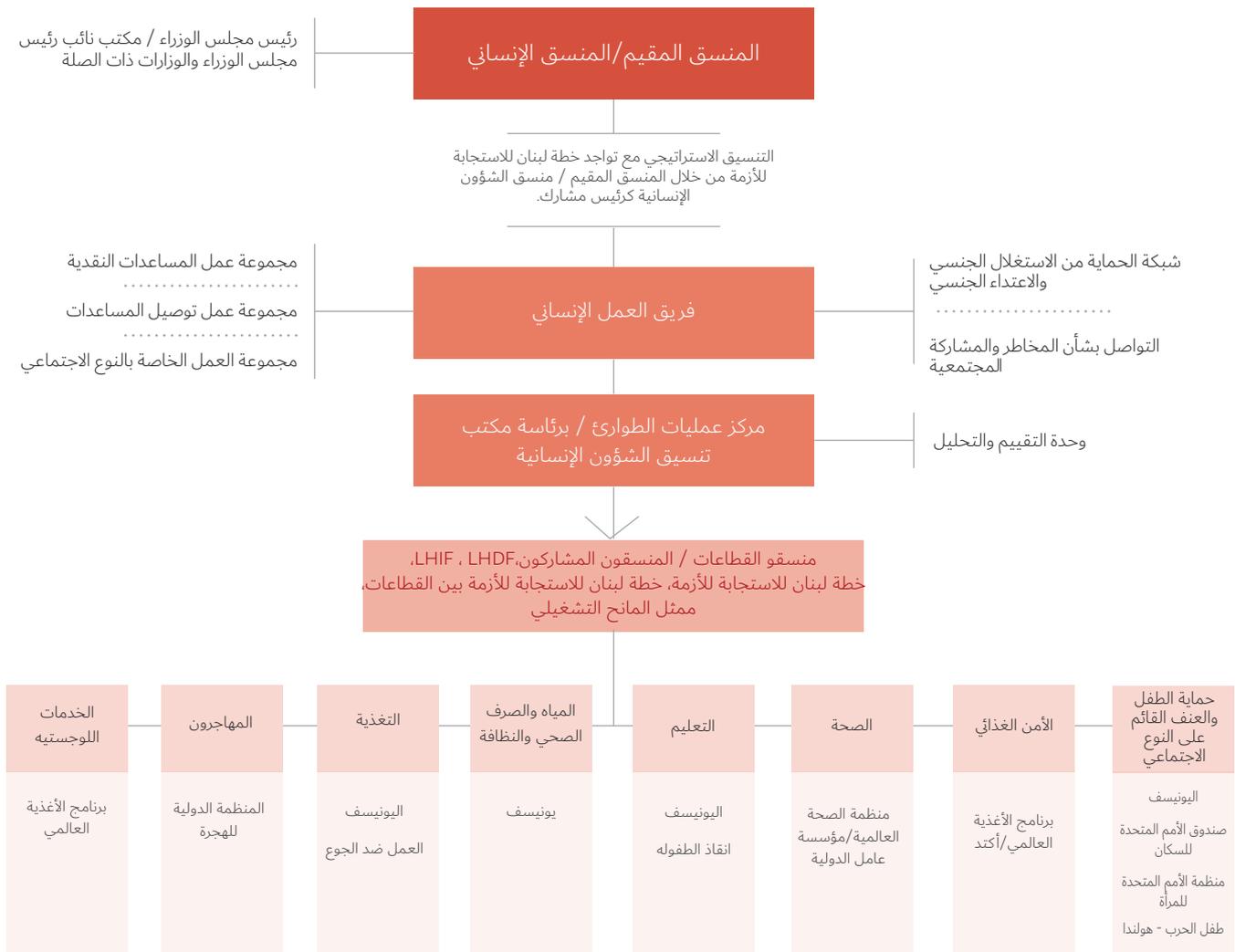
لضمان الاتساق والتكامل مع خطط الاستجابة التشغيلية الحالية الأخرى، بما في ذلك خطة لبنان للاستجابة للأزمة، سيستمر الانضمام المناسب على مستوى القطاع. بينما تظل الهياكل متميزة، سيتم تيسير أوجه التآزر والمواءمة كلما أمكن ذلك، بما في ذلك من خلال التعاون في القضايا المشتركة بين القطاعات والشاملة.

يجب أن تظل أساليب الاستجابة مرنة وقابلة للتكيف مع الظروف المتغيرة في لبنان. تتعرض الخدمات المصرفية وسلاسل التوريد ووظائف السوق واستقرار العملة لتحديات مستمرة ومتزايدة، وتتأثر أسعار السلع والخدمات الأساسية بالتضخم المفرط. ومن المتوقع أيضاً أن تظل أساليب المساعدة داخل خطة الاستجابة لحالات الطوارئ مستوحاة إلى حد كبير من الأساليب الموجودة بالفعل و/أو التي تم اختبارها ومتسقة معها، بما في ذلك الأساليب المعتمدة في إطار خطة لبنان للاستجابة للأزمة لمساعدة اللبنانيين المستضعفين (بما في ذلك البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً) أو اللاجئين السوريين.

يبلغ المبلغ الإجمالي للمساعدة النقدية المباشرة التي سيقدمها الشركاء في إطار خطة الاستجابة لحالات الطوارئ 2021-2022 حوالي 140 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من ثلث متطلبات التمويل الإجمالية لخطة الاستجابة لحالات الطوارئ. من هذا المبلغ، من المخطط توزيع 27.25 مليون دولار أمريكي (20 في المائة) في شكل مساعدات نقدية متعددة الأغراض مكتملة لمساعدات أخرى بما في ذلك التدخلات النقدية والقوائم الخاصة بالقطاعات. تعدّ المساعدات النقدية متعددة الأغراض أمر بالغ الأهمية لمساعدة الأسر المتضررة من نقاط الضعف المتعددة التي تتطلب استجابة شاملة. سيتم توزيع المساعدة بناءً على معايير الاستهداف والأهلية الواضحة من قبل المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة التي تعمل بشكل تعاوني عبر القطاعات، استناداً إلى الدروس المستفادة من الاستجابة الأخيرة التي أعقبت انفجارات مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020، حيث ساعدت المساعدة النقدية، ولا سيما المساعدات النقدية متعددة الأغراض، في تحقيق الاستجابة في الوقت المناسب للاحتياجات العاجلة.

سيتم دعم تنسيق المساعدة النقدية - بما في ذلك مواءمة قيم التحويل، وسلاسل الإنفاق الأدنى للبقاء (SMEBs)، وآليات المراقبة/التغذية الراجعة لما بعد التوزيع - من قبل مجموعة العمل النقدية اللبنانية التي تم تجديدها كمنتدى رئيسي مشترك بين القطاعات يهدف أيضاً إلى تعزيز الروابط بين التدخلات الإنسانية والإنمائية بما في ذلك من خلال التسلسل المناسب بين برامج الطوارئ النقدية قصيرة الأجل والحماية الاجتماعية طويلة الأجل.

هيكل التنسيق اللبناني لخطة الاستجابة لحالات لطوارئ (آب / أغسطس 2021)



على المستوى القطاعي، التنسيق التشغيلي مع الوزارات التنفيذية وغيرها من الأطر التشغيلية بما في ذلك خطة لبنان للاستجابة للأزمة

المحتاجون والمستهدفون

إجمالي المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

عدد المحتاجين*

عدد المستهدفين*

1.1 مليون

1.9 مليون

383 مليون دولار أمريكي

ملاحظة * يتم احتساب هذا على أساس القطاع الذي يضم أكبر عدد من الأشخاص المحتاجين والمستهدفين من اللبنانيين و المهاجرين فقط.

القطاع	المُحتاجون	المستهدفون	إجمالي المتطلبات
المياه والصرف الصحي والنظافة 	1.86 مليون	1.09 مليون	20.26 مليون دولار
الأمن الغذائي 	1.47 مليون	0.49 مليون	115.40 مليون دولار
الصحة 	1.36 مليون	0.25 مليون	129.98 مليون دولار
التغذية 	0.83 مليون	0.40 مليون	25.00 مليون دولار
التعليم 	0.40 مليون	0.22 مليون	32.93 مليون دولار
حماية الطفل والعنف القائم على النوع الاجتماعي 	0.36 مليون	0.10 مليون	29.45 مليون دولار
المهاجرون 	0.12 مليون	0.04 مليون	20.00 مليون دولار
الخدمات اللوجستية* 	3.69 مليون	2.33 مليون	10.00 مليون دولار

* يشمل الرقم تقديم الدعم للسكان غير اللبنانيين والمهاجرين المستهدفين في خطة الاستجابة هذه.